التحول الديموغرافي في ليبيا وأبعاده المكانية والاقتصادية خلال الفترة(1973–2006)

د. عمران فرج عبد السلام *

تاريخ التقديم: 2026/03/15 تاريخ القبول: 2026/06/17 تاريخ النشر: 2026/06/30

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الديناميات الديموغرافية للسكان في ليبيا خلال الفترة (١٩٥٤–٢٠٠٦)، مع التركيز على اتجاهات النمو السكاني، ومعدلات المواليد والوفيات، والزيادة الطبيعية، والهجرة ، إضافة إلى دراسة التباينات المكانية في التوزيع السكاني والكثافة بين المناطق. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي الإحصائي، حيث تم حساب معدلات النمو السنوي ، ومعدلات المواليد والوفيات، ومؤشرات التركيب العمري والتركيب الاقتصادي، إلى جانب قياس التباين المكاني في توزيع السكان.

أظهرت النتائج أن ليبيا شهدت مرحلة نمو ديموغرافي متسارع خلال الفترة (١٩٦٤–١٩٨٤)، حيث بلغت معدلات النمو ذروتها عند ٤.٢٪، قبل أن تتجه نحو التباطؤ التدريجي لتصل إلى ١.٨٪ عام ٢٠٠٦، مما يعكس انتقال المجتمع الليبي إلى مرحلة متقدمة من التحول الديموغرافي. كما بينت الدراسة وجود تركز سكاني واضح في الشريط الساحلي مقابل انخفاض الكثافة في المناطق الداخلية، وهو ما أسهم في ظهور اختلالات مكانية ملحوظة.

وتخلص الدراسة إلى أن التحدي السكاني في ليبيا لا يتمثل في حجم السكان فحسب، بل في أنماط توزيعهم الجغرافي واختلالاته، مما يستلزم تبني سياسات تخطيطية قائمة على التحليل الإحصائي والمكاني لضمان تنمية إقليمية متوازنة.

الكلمات المفتاحية :التحول الديموغرافي، النمو السكاني، التباين المكاني، الكثافة السكانية، ليبيا، التحليل الإحصائي.

Abstract:

This study aims to analyze the demographic dynamics of the population

* أستاذ مشارك بقسم الجغرافيا – كلية التربية . جامعة الزيتونة . alhatmybdalrzaq19@gmail.com

in Libya during the period (1954–2006), with a focus on population growth trends, birth and death rates, natural increase, and migration, in addition to examining spatial variations in population distribution and density across regions. The study adopts both the descriptive-analytical approach and the quantitative statistical method. Annual growth rates, birth and death rates, as well as age structure and economic composition indicators were calculated, alongside measuring spatial disparities in population distribution.

The findings indicate that Libya experienced a phase of accelerated demographic growth during the period (1964–1984), when growth rates peaked at 4.2%, followed by a gradual slowdown reaching 1.8% in 2006. This reflects the transition of Libyan society to an advanced stage of the demographic transition. The study also reveals a clear population concentration along the coastal belt, contrasted with low density in inland regions, contributing to noticeable spatial imbalances.

The study concludes that the demographic challenge in Libya lies not merely in population size, but in patterns of geographical distribution and their associated disparities. This calls for the adoption of planning policies grounded in statistical and spatial analysis to ensure balanced regional development.

Keywords: Demographic transition, population growth, spatial variation, population density, Libya, statistical analysis.

المقدمة

شهد العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين تحولات ديموغرافية عميقة أعادت تشكيل الخريطة السكانية في كثير من الدول، خاصة في البلدان النامية التي اتسمت بارتفاع معدلات النمو السكاني وتسارع التحضر (سميث لين، ١٩٧١ص٩٤) ، وتُعد ليبيا من الدول التي عرفت تغيرات سكانية ملحوظة خلال العقود الماضية، سواء من حيث حجم السكان، أو معدلات النمو، أو التحولات في البنية العمرية، أو أنماط التوزيع المكاني.

وقد ارتبطت هذه التحولات بجملة من المتغيرات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، من أبرزها تحسن الخدمات الطبية، وانخفاض معدلات الوفيات، وتغير أنماط الخصوبة، واتساع نطاق التعليم، إضافة إلى التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سبعينيات القرن الماضي. وقد أدى ذلك إلى انتقال المجتمع الليبي تدريجيًا عبر مراحل مختلفة من التحول الديموغرافي، اتسمت في بدايتها بنمو سكاني متسارع، ثم تلتها مرحلة من التباطؤ النسبي في معدلات النمو.

ولا تقتصر أهمية دراسة هذه التحولات على البعد الكمي المرتبط بحجم السكان، بل تمتد لتشمل البعد المكاني، إذ إن التغير في عدد السكان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بأنماط توزيعهم الجغرافي، ومستويات التحضر، والكثافة السكانية، والتباينات الإقليمية. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة في دولة واسعة المساحة قليلة السكان مثل ليبيا، حيث تتباين الخصائص الطبيعية والمناخية بين الساحل والمناطق الداخلية، مما ينعكس بصورة مباشرة على أنماط الاستقرار البشري ، ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الديناميات الديموغرافية في ليبيا خلال الفترة (١٩٥٤–٢٠٠٦)، من خلال توظيف منهج كمي إحصائي لرصد اتجاهات النمو ومراحله، وقياس مؤشرات الزيادة الطبيعية، وزمن التضاعف السكاني، والتحولات في البنية السكانية، إلى جانب تحليل التباينات المكانية في توزيع السكان وكثافتهم. ويأتي ذلك في إطار مقاربة تكاملية تربط بين التحليل الزمني والبعد الجغرافي، بما يسهم في تقديم فهم أشمل لطبيعة التحول السكاني في ليبيا وانعكاساته التنموية.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها تقدم قراءة تحليلية طويلة المدى تمتد لأكثر من خمسة عقود، الأمر الذي يسمح بتتبع مسار التحول الديموغرافي بصورة دقيقة، واستخلاص دلالاته المستقبلية في ضوء التحديات التنموية المرتبطة بإعادة توزيع السكان وتحقيق التوازن الإقليمي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عدم تكامل التحليل الزمني والمكاني للتحولات الديموغرافية في ليبيا، وضعف الربط بين التغيرات في النمو السكاني والتركيب العمري والتوزيع المكاني، مما يستدعي دراسة تحليلية تستند إلى المؤشرات الإحصائية لقياس أبعاد هذه التحولات خلال الفترة (1973–2006).

أهداف الدراسة:

١– تحليل التحولات الديموغرافية في ليبيا خلال (1973–2006).

٢– دراسة التباينات المكانية في التوزيع والكثافة.

٣– تحليل أثر التحول الديموغرافي على التركيب العمري والنشاط الاقتصادي.

٤– تقييم مؤشرات النافذة الديموغرافية.

فرضيات الدراسة:

١– توجد تحولات ديموغرافية جوهرية في ليبيا خلال الفترة (1973–2006).

٢– ارتبط التحول الديموغرافي بتسارع التحضر واختلال التوزيع المكاني للسكان.

٣- أثرت الهجرة الوافدة في التركيب النوعي وسوق العمل.

٤- أفرزت التحولات السكانية مقومات نافذة ديموغرافية.

3. منهجية التحليل الكمي المكاني:

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية تجمع بين الأسلوب الكمي الإحصائي والتحليل المكاني باستخدام نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، وذلك بهدف قياس التحولات الديموغرافية في ليبيا وتفسير تبايناتها المكانية خلال الفترة.(1954–2006)

التعريف بمنطقة الدراسة:

تقع ليبيا فلكياً بين دائرتي عرض ١٨.٤٥° و ٣٣.١٠° شمالاً، وبين خطي طول ٩.٢٣° و ٢٥.٠٠° شرقاً .وتتميز بموقع جغرافي وحضاري استراتيجي يجعلها منطقة انتقالية بين المشرق والمغرب العربي، إذ تحدها مصر من الشرق، وتونس والجزائر من الغرب، ويحدها البحر المتوسط شمالًا، في حين تمتد حدودها الجنوبية مع كل من النيجر وتشاد. ويمنحها هذا الموقع أهمية جيوسياسية وجغرافية خاصة في إطار التفاعلات الإقليمية المتوسطية والإفريقية، وتُعد ليبيا من الدول كبيرة المساحة قليلة السكان؛ إذ تبلغ مساحتها نحو ١,٧٧٥,٥٤٠ كم^2، ويصل طول ساحلها على البحر المتوسط إلى حوالي ٢٠٠٠ كم، بينما يبلغ إجمالي أطوال حدودها البرية نحو ٤٣٨٣ كم، تتوزع بين مصر (١١٥٠ كم)، السودان (٣٨٣ كم)، النيجر (٣٥٤ كم)، تشاد (١٠٥٥ كم)، الجزائر (٩٨٢ كم)، وتونس (٤٥٩ كم تقريبًا) خريطة (١)، وتؤدي الخصائص الطبيعية والمناخية دورًا حاسمًا في تشكيل أنماط التوزيع المكاني للسكان. فالغالبية العظمى من السكان تتركز في الشريط الساحلي، الذي يمثل الإقليم الأكثر ملاءمة للأنشطة البشرية بفعل اعتدال مناخه النسبي وتوفر موارده المائية مقارنة بالمناطق الداخلية، وعلى النقيض من ذلك، يغلب الطابع الصحراوي على معظم المساحة الجغرافية للبلاد، حيث تتسم بندرة الموارد المائية، وارتفاع درجات الحرارة صيفًا، والجفاف، إضافة إلى انخفاض درجات الحرارة شتاءً في بعض المناطق.

وقد أسهمت هذه المحددات البيئية في تضييق نطاق الاستقرار البشري داخل أقاليم محدودة ترتبط غالبًا بالمناطق الزراعية ومصادر المياه الجوفية والسطحية، الأمر الذي انعكس على تباين الكثافة السكانية وظهور اختلال مكاني واضح بين الساحل والداخل، وهو ما يمثل أحد المحاور الأساسية التي تعالجها هذه الدراسة من منظور تحليلي مكاني.

خريطة (١) موقع ليبيا الجغرافي

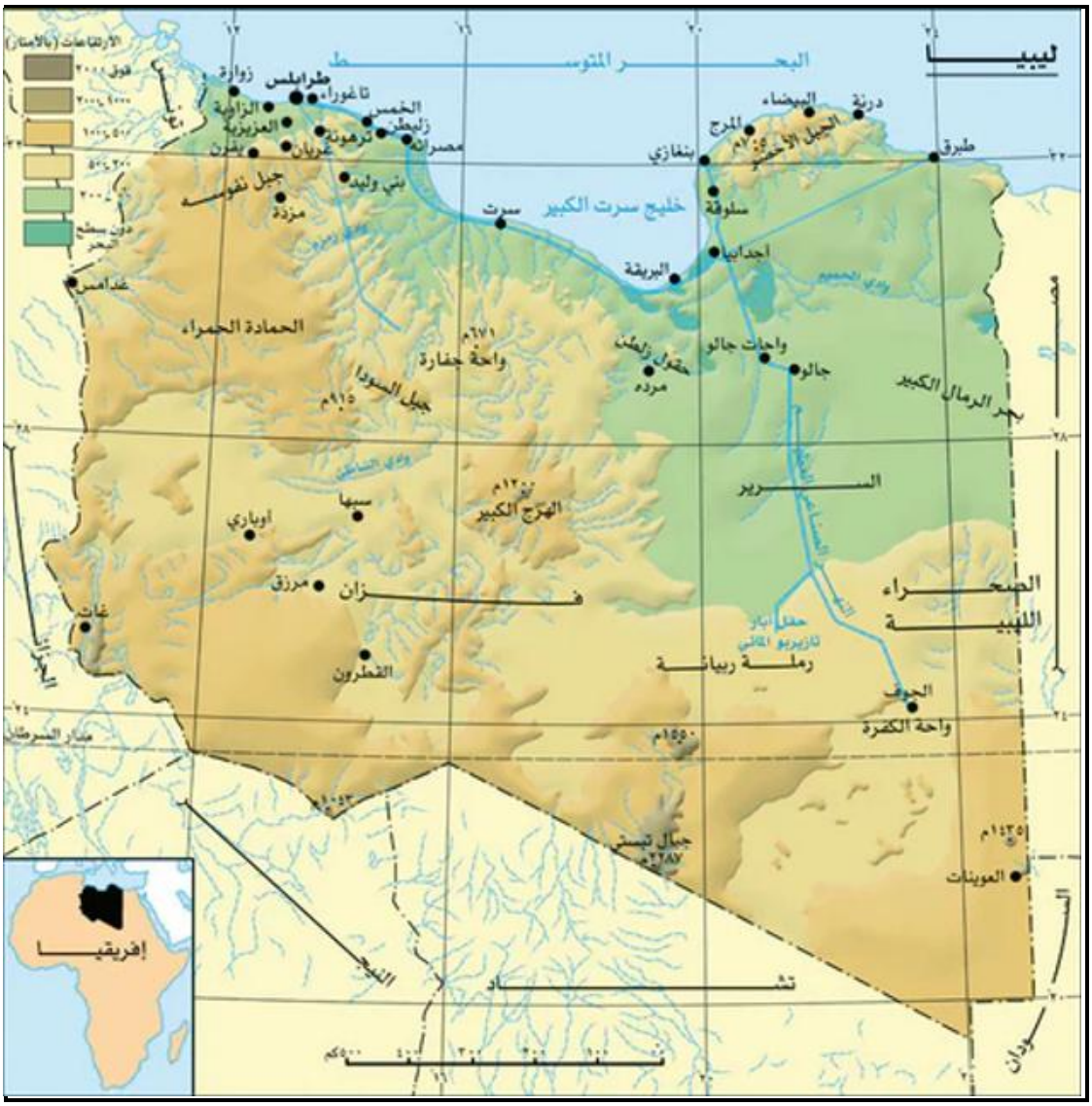

- **تطور حجم السكان واتجاهات النمو:**

شهدت ليبيا خلال عقد الخمسينيات اتجاهًا تصاعديًا في نمو السكان، حيث تراوح معدل النمو السنوي بين 3.8% و٤.٠ %خلال فترة التعدادين 1964–1954)و١٩٦٤–١٩٧٣ .(واستمر هذا الاتجاه في الارتفاع خلال الفترة التالية، ليبلغ 4.2%، ما يمثل ذروة النمو السكاني في تاريخ البلاد الحديث، ويُعزى هذا النمو الملحوظ إلى التحسن التدريجي في الظروف الصحية والمعيشية للسكان، مما أدى إلى انخفاض معدلات الوفيات، وبشكل خاص وفيات الأطفال، إضافة إلى استمرار ارتفاع معدلات الخصوبة خلال هذه الفترة ،و تعكس بيانات الجدول (١) التحولات الديموغرافية الكبيرة التي شهدتها ليبيا خلال نصف القرن الأخير، فقد ارتفع عدد السكان من نحو

١,٠٤١,٥٩٩ نسمة عام ١٩٥٤ إلى ٥,٢٩٨,١٥٢ نسمة عام ٢٠٠٦، أي بزيادة إجمالية تجاوزت أربعة ملايين نسمة خلال ٥٢ عامًا، ويُظهر هذا النمو تضاعفًا كبيرًا للبنية السكانية، ما يعكس تغيرات أساسية في معدلات الولادة والوفاة، وتحسنًا ملحوظًا في الظروف الصحية والمعيشية، بالإضافة إلى تأثير السياسات التنموية والتحضر السريع في المدن الليبية، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين رئيسيتين حيث تختلف كل مرحلة في معدل النمو وأسباب الزيادة السكانية.

أولاً : مرحلة النمو المتسارع : (١٩٥٤ -١٩٨٤) اتسمت هذه الفترة بارتفاع ملحوظ في معدلات النمو السنوي، حيث تراوحت بين ٣.٨٪ و٤.٢٪. وسجلت الفترة ١٩٧٣–١٩٨٤ أعلى زيادة عددية بلغت نحو ١,١٧٨,٦٨٧ نسمة بمعدل نمو فعلي ٤.١٩٪، وهو ما يمثل ذروة النمو السكاني في السلسلة الزمنية. ويُعزى هذا النمو المرتفع إلى تحسن الخدمات الصحية وانخفاض وفيات الأطفال مع استمرار ارتفاع الخصوبة، متوافقًا مع المرحلة الثانية من نظرية التحول الديموغرافي.

ثانياً : مرحلة التباطؤ النسبي : (١٩٨٤ – ٢٠٠٦) ابتداءً من منتصف الثمانينيات، بدأت معدلات النمو بالتراجع التدريجي، حيث انخفض المعدل من ٤.٢٪ إلى ٢.٨٪ خلال الفترة ١٩٨٤–١٩٩٥، ثم إلى ١.٨٪ خلال الفترة ١٩٩٥–٢٠٠٦. ورغم استمرار الزيادة العددية (٩٠٨,٤١٣ نسمة بين ١٩٩٥–٢٠٠٦)، يعكس التباطؤ تحولًا بنيويًا في السلوك الديموغرافي، مرتبطًا بانخفاض الخصوبة، وارتفاع مستويات التعليم، وزيادة التحضر، وتغير أنماط الزواج والإنجاب.

جدول (١) تطور عدد السكان الليبيين خلال الفترة ١٩٥٤ – ٢٠٠٦

الفترة	عدد السكان بداية الفترة	عدد السكان نهاية الفترة	مقدار الزيادة	معدل النمو الوارد%
١٩٥٤ –١٩٦٤	١٠٤١٥٩٩	١٥١٥٥٠١	473,902	٣.٨
١٩٦٤ –١٩٧٣	١٥١٥٥٠١	٢٠٥٢٣٧٢	536,871	٤.٠
١٩٧٣ –١٩٨٤	٢٠٥٢٣٧٢	٣٢٣١٠٥٩	1,178,687	٤.٢
١٩٨٤ –١٩٩٥	٣٢٣١٠٥٩	٤٣٨٩٧٣٩	1,158,680	٢.٨
١٩٩٥ –٢٠٠٦	٤٣٨٩٧٣٩	٥٢٩٨١٥٢	908,413	١.٨

المصدر: التعدادات العامة للسكان ١٩٥٤ – ٢٠٠٦ م .

- **مكونات النمو السكاني:**

يحظى النمو السكاني باهتمام واسع في الدراسات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، نظرًا لكونه أحد المؤشرات الحيوية التي تعكس ديناميات

التغير في المجتمع، وتأثيراته المباشـــرة في التخطيط التنموي وتوزيع الموارد والخدمات. (**الطرزي** , ١٩٩٠، ص٩٥)، ويُعد تحليل مكونات النمو السكاني خطوة أساسية لفهم التحولات الديموغرافية، إذ إن التغير في حجم السكان لا يحدث بصورة عشوائية، بل ينتج عن تفاعل عناصر محددة تتمثل في معدلات المواليد، ومعدلات الوفيات، وصافي الهجرة، وهي العوامل التي تشكل معًا ما يُعرف بالتغير الســـكاني(Clarke, 1984p78) ،وتُعد الزيادة الطبيعية – الناتجة عن الفرق بين المواليد والوفيات – المؤشـــر الأكثر تعبيرًا عن الاتجاه العام للنمو، في حين تلعب الهجرة دورًا مكملًا قد يعزز النمو أو يحد منه تبعًا لطبيعتها وحجمها. (العيســـوي , ٢٠٠١،ص١٢١) ومن هذا المنطلق، تســـعى الدراســـة في هذا المحور إلى تحليل الاتجاهات الزمنية لمعدلات المواليد والوفيات والخصـــوبة في ليبيا، وقياس مدى إســـهامها في تفســـير المراحل المختلفة للنمو الســـكاني التي أظهرتها بيانات التعدادات السابقة.

- **معدلات المواليد** : مرّت ليبيا خلال النصـــف الثاني من القرن العشـــرين بعدة مراحل ديموغرافية اتسمت بتباين واضح في مستويات الخصوبة ومعدلات المواليد الخام، وذلك في إطـار التحول الـديموغرافي الـذي شـــهـدتـه البلاد، ففي مرحلتي الأربعينيـات والخمســـينيات، اتســـمت معدلات المواليد بالارتفاع النســـبي، وهو نمط يتوافق مع المجتمعات ذات الطابع التقليدي التي ترتفع فيها الخصـــوبة اســـتجابةً لارتفاع معدلات الوفيات، خاصـــة وفيات الأطفال. وقد انعكس ذلك في معدل زيادة ســـكانية محدود، نتيجة التوازن النسـبي بين المواليد والوفيات، في ظل تدني مسـتوى المعيشـة، وضـعف الخدمات الصـحية، وانخفاض مسـتويات التعليم ، أما خلال الفترة الممتدة من منتصـف الستينيات حتى أواخر الثمانينيات، فقد استمرت معدلات المواليد عند مستويات مرتفعة، إلا أنها تزامنت مع انخفاض ملموس في معدلات الوفيات نتيجة التحســـن في الخدمات الصـــحية وارتفاع مســـتوى الدخل بعد اكتشـــاف النفط. وقد أدى هذا التباين بين ارتفاع المواليد وانخفاض الوفيات إلى تســـجيل معدلات زيادة طبيعية مرتفعة، مثلت المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي، والتي اتســـمت بتســـارع النمو الســـكاني ،وفي المرحلة اللاحقة، ولا ســـيما خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠٠٩)، اتجه معدل المواليد نحو الانخفاض التدريجي، متزامنًا مع اسـتمرار انخفاض معدلات الوفيات، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو السكاني. ويعزى هذا الاتجاه إلى جملة من العوامل، من أبرزها: تحسن المستوى التعليمي، خاصـــة بين الإناث، وتزايد مشـــاركة المرأة في ســـوق العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة، إضافة إلى التحول في القيم الاجتماعية المتعلقة بحجم الأسرة.

وعليه، فإن تطور معدلات المواليد في ليبيا يعكس انتقالًا تدريجيًا من نمط ديموغرافي تقليدي مرتفع الخصوبة إلى نمط أكثر استقرارًا، وهو ما يتسق مع الإطار النظري للتحول الديموغرافي.

يُظهر الجدول (٢) والشكل (١) تباينًا واضحًا في اتجاهات معدل المواليد الخام في ليبيا خلال الفترة (١٩٧٥–٢٠٠٩)، بالتوازي مع الزيادة المستمرة في عدد السكان. فقد ارتفع عدد السكان من نحو ٢.٢ مليون نسمة عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ٥.٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٩، أي بزيادة تقارب ٣.٤ مليون نسمة خلال نحو ثلاثة عقود، وهو ما يعكس استمرار النمو الديموغرافي، وإن بدرجات متفاوتة، أما من حيث معدل المواليد الخام، فقد سجل مستوى مرتفعًا بلغ (٤٩٪) عام ١٩٧٥، ثم انخفض إلى (٤١٪) عام ١٩٨٠، قبل أن يعاود الارتفاع إلى (٤٦٪) عام ١٩٨٥ و(٤٩٪) عام ١٩٩٠. ويعكس هذا التذبذب استمرار النمط الديموغرافي التقليدي خلال الثمانينيات، حيث ظلت الخصوبة مرتفعة رغم التحسن النسبي في الظروف المعيشية، غير أن التحول الأبرز يظهر ابتداءً من منتصف التسعينيات، إذ انخفض معدل المواليد الخام بصورة حادة إلى (٢٠٪) عام ١٩٩٥، وهو انخفاض يعادل أكثر من النصف مقارنة بمستواه في أوائل السبعينيات والثمانينيات. ويُعد هذا التراجع نقطة تحول ديموغرافي مهمة تشير إلى انتقال المجتمع الليبي نحو مرحلة أكثر تقدمًا من التحول الديموغرافي، اتسمت بانخفاض الخصوبة وتغير السلوك الإنجابي.

ومنذ عام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٩، استقرت معدلات المواليد في نطاق يتراوح بين (٢٠–٢٤٪)، مع ميل طفيف للارتفاع بعد عام ٢٠٠٣، إلا أنها بقيت عند مستوى أقل بكثير من المعدلات المسجلة في العقود السابقة. ويُعزى هذا الاتجاه إلى عدة عوامل، من أبرزها: تحسن المستوى التعليمي، خاصة بين الإناث، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وارتفاع تكاليف المعيشة، إضافة إلى تغير القيم الاجتماعية المتعلقة بحجم الأسرة.

جدول (٢) عدد السكان ومعدل المواليد الخام للفترة ما بين ١٩٧٥ – ٢٠٠٩

السنة	عدد السكان	معدل المواليد الخام في الالف
١٩٧٥	٢٢٠٨٧٠٠	٤٩
١٩٨٠	٢٦٥٧٣٠٠	٤١
١٩٨٥	٣٣٢٢٧٩٥	٤٦
١٩٩٠	٣٨٢١٢٧٦	٤٩
١٩٩٥	٤٣٨٩٧٣٩	٢٠
٢٠٠٠	٤٧٦٢٠٢٥	٢٠

٢٠٠١	٤٨٤٨٧٤٠	٢١
٢٠٠٢	٤٩٣٧٢٨١	٢٢
٢٠٠٣	٥٠٢٧٤٣٨	٢٢
٢٠٠٤	٥١١٩٤٩٧	٢٣
٢٠٠٥	٥٢١٢٩٨٤	٢٣
٢٠٠٦	٥٢٩٨١٥٢	٢٤
٢٠٠٧	٥٤٠٨٣٨١	٢٤
٢٠٠٨	٥٥٠٤٩١٨	٢٤
٢٠٠٩	٥٦٠٤٣٤٥	٢٣

المصدر : سلسلة نشرة الاحصاءات الحيوية .

شكل (١) معدل المواليد للفترة ما بين ١٩٧٥ – ٢٠٠٩

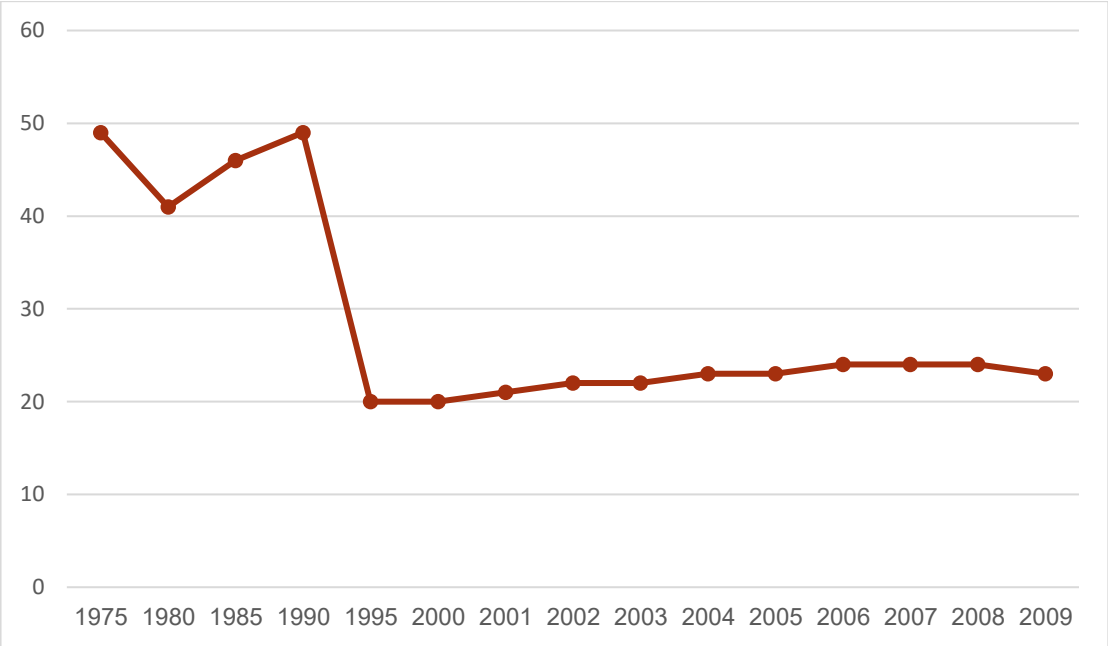

وتشير هذه المعطيات إلى أن ليبيا شهدت انتقالًا واضحًا من مرحلة الخصوبة المرتفعة إلى مرحلة الخصوبة المتوسطة، وهو ما انعكس تدريجيًا في تباطؤ معدلات النمو السكاني خلال الفترة اللاحقة، و يُظهر الجدول (٣) والشكل (٢) وجود تباين مكاني واضح في معدلات المواليد الخام بين البلديات لعام ٢٠٠٨، حيث بلغ المتوسط العام على مستوى الدولة (٢٤.١٪)، في حين تفاوتت المعدلات بين حد أدنى بلغ (١٤.١٪) في بلدية الجفارة، وحد

أقصى بلغ (٤٣٪) في بلدية وادي الشاطئ، وهو ما يعكس فجوة مكانية كبيرة في السلوك الإنجابي بين المناطق.

أولًا: البلديات ذات المعدلات المرتفعة:

تسجل بعض البلديات معدلات مواليد تفوق المتوسط الوطني بوضوح، ومن أبرزها، وادي الشاطئ(43%) ، الجبل الأخضر (33.5%) ، الجفرة(33%) ، الواحات(31.8%) ، نالوت (31.5%) ، وتتركز هذه البلديات في مناطق يغلب عليها الطابع شبه الريفي أو الصحراوي، حيث تستمر الخصوبة المرتفعة نتيجة العوامل الاجتماعية والثقافية، وانخفاض مستويات التحضر النسبي، وضعف مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مقارنة بالمراكز الحضرية الكبرى.

ثانيًا: البلديات ذات المعدلات المتوسطة:

تقع غالبية البلديات ضمن نطاق قريب من المتوسط العام (٢٠–٢٨%)، مثل طرابلس (20.5%)، بنغازي(27.2%) ، مصراتة(27.7%) ، الزاوية(21.7%) ، سرت (25.1%) ، وتعكس هذه المعدلات حالة انتقالية بين النمط التقليدي والحديث، حيث تتأثر الخصوبة بعوامل التحضر والتعليم دون أن تنخفض إلى مستويات دنيا.

ثالثًا: البلديات ذات المعدلات المنخفضة:

تُسجل أدنى المعدلات في البلديات ذات الطابع الحضري الكثيف، مثل الجفارة (14.1%)، درنة(18.3%) ، المرج(20.3%) ، طرابلس(20.5%) ، ويُعزى انخفاض معدل المواليد في هذه المناطق إلى ارتفاع درجة التحضر، وزيادة تعليم الإناث، وتأخر سن الزواج، وتغير نمط الحياة الأسري.

جدول (٣) معدل المواليد الخام حسب البلديات لسنة ٢٠٠٨

البلدية	معدل المواليد الخام في الالف
البطنان	٢٧.١
درنة	١٨.٣
الجبل الأخضر	٣٣.٥
المرج	٢٠.٣
بنغازي	٢٧.٢

الواحات	٣١.٨
الكفرة	٢٥.٩
سرت	٢٥.١
الجفرة	٣٣
مصراتة	٢٧.٧
المرقب	٢١.٢
طرابلس	٢٠.٥
الجفارة	١٤.١
الزاوية	٢١.٧
النقاط الخمس	٢٦.٥
الجبل الغربي	٢٢.١
نالوت	٣١.٥
سبها	٢٩.٥
وادي الشاطئ	٤٣
وادي الحياة	٢٤.١
مرزق	٢٩.٦
غات	٢١.٨
ليبيا	٢٤.١

المصدر : نشرة الاحصاءات الحيوية لسنة ٢٠٠٨

شكل (٢) معدل المواليد الخام حسب البلديات لسنة ٢٠٠٨

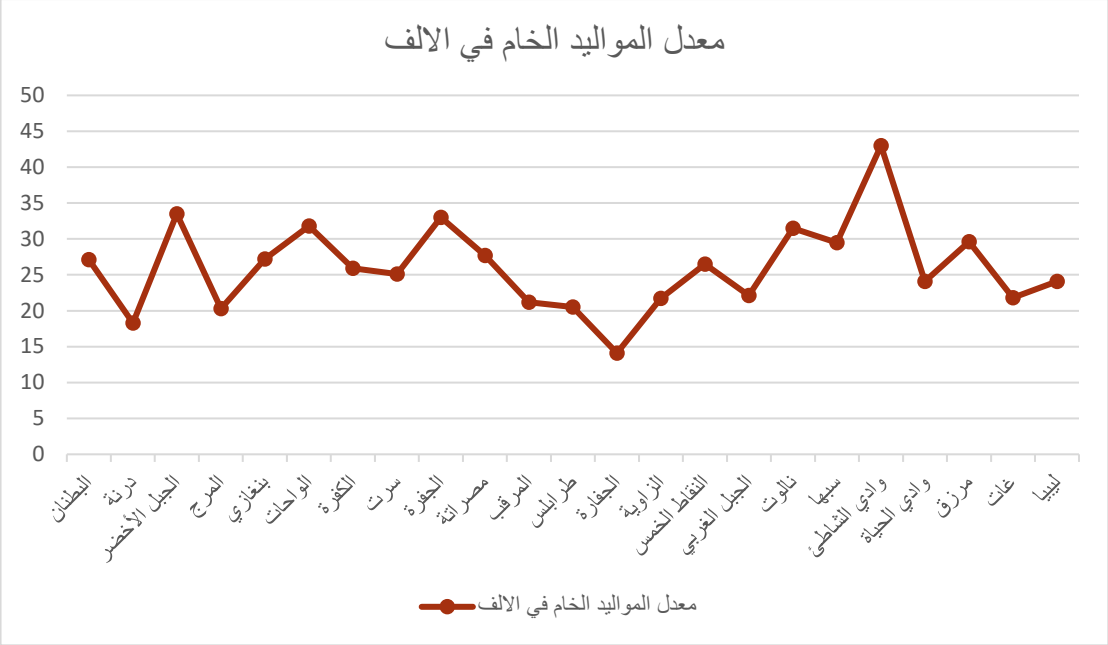

- **معدلات الوفيات :**

تُعد الوفيات أحد المكونات الرئيسة لتغير حجم السكان، إذ تمثل إلى جانب المواليد والهجرة العناصر الأساسية للحركة الطبيعية للسكان. ورغم أن تأثير الخصوبة غالبًا ما يكون أكثر وضوحًا في تحديد اتجاه النمو السكاني، فإن الوفيات تمثل عاملًا حاسمًا في تفسير التحولات الديموغرافية، نظرًا لما تعكسه من مستوى التقدم الصحي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع (أبو عيانة، ٢٠١٢، ص١٦٣) ،وتتميز معدلات الوفيات بقدر أكبر من الاستقرار النسبي مقارنة بمعدلات الخصوبة، كما أنها أكثر قابلية للتأثر بالسياسات الصحية وتحسين مستوى الخدمات الطبية والتغذية والبيئة العامة. ولا يقتصر أثر الوفيات على حجم السكان فحسب، بل يمتد ليؤثر في تركيبهم العمري، إذ ترتبط معدلات الوفاة بدرجة كبيرة بالفئات العمرية المختلفة، خاصة وفيات الأطفال وكبار السن، الأمر الذي ينعكس مباشرة على شكل الهرم السكاني ونسبة الإعالة.

وقد شهدت ليبيا خلال العقود الماضية تحسنًا ملحوظًا في المؤشرات الصحية، مما أسهم في انخفاض معدلات الوفيات تدريجيًا، خاصة بعد التوسع في الخدمات الصحية وانتشار برامج الرعاية الأولية. ويبين الجدول التالي تطور معدلات الوفيات خلال الفترة (١٩٧٥–٢٠٠٩)، بما يسمح بتحليل الاتجاه العام لهذا المكون الحيوي في إطار التحول الديموغرافي الذي شهدته البلاد ،ويُظهر الجدول (٤) اتجاهًا عامًا نحو انخفاض معدل الوفيات

الخام في ليبيا خلال الفترة (١٩٧٥–٢٠٠٩)، رغم وجود بعض التذبذب المرحلي. فقد بلغ معدل الوفيات (٧.٣٪) عام ١٩٧٥، ثم انخفض إلى (٥.٥٪) عام ١٩٨٠، قبل أن يعاود الارتفاع نسبيًا خلال الثمانينيات ليسجل (٧.١٪) عام ١٩٨٥ و(٧.٥٪) عام ١٩٩٠ ، ويعكس هذا التذبذب خلال الثمانينيات تأثير مجموعة من العوامل الصحية والاقتصادية، إضافة إلى التحولات البنيوية التي شهدها المجتمع الليبي آنذاك. غير أن التحول الأبرز يظهر ابتداءً من منتصف التسعينيات، حيث انخفض معدل الوفيات بصورة ملحوظة إلى (٣.١٪) عام ١٩٩٥، أي بانخفاض يقارب ٥٩٪ مقارنة بمستواه عام ١٩٧٥، وهو ما يمثل نقلة نوعية في المؤشرات الصحية ، وخلال الفترة (١٩٩٥–٢٠٠٩)، استقرت معدلات الوفيات ضمن نطاق منخفض يتراوح بين (٣.١–٤.١٪)، مع تذبذب طفيف لا يغير من الاتجاه العام، مما يدل على تحسن نسبي واستقرار في مستوى الخدمات الصحية والرعاية الطبية، إلى جانب تحسن الظروف المعيشية والتغذوية.

ومن الناحية الديموغرافية، فإن الانخفاض المستمر في معدل الوفيات — خاصة إذا تزامن مع بقاء معدلات المواليد عند مستويات مرتفعة — يؤدي إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية، وهو ما يفسر تسارع النمو السكاني خلال الثمانينيات. أما في المرحلة اللاحقة، فإن تزامن انخفاض الوفيات مع انخفاض المواليد أسهم في تباطؤ النمو السكاني، وهو ما يتسق مع المرحلة الثالثة من التحول الديموغرافي.

جدول (٤) اتجاهات معدل الوفيات في ليبيا خلال الفترة ١٩٧٥ – ٢٠٠٩

السنة	عدد السكان	معدل الوفيات الخام %
١٩٧٥	٢٢٠٨٧٠٠	٧.٣
١٩٨٠	٢٦٥٧٣٠٠	٥.٥
١٩٨٥	٣٣٢٢٧٩٥	٧.١
١٩٩٠	٣٨٢١٢٧٦	٧.٥
١٩٩٥	٤٣٨٩٧٣٩	٣.١
٢٠٠٠	٤٧٦٢٠٢٥	٣.٥
٢٠٠١	٤٨٤٨٧٤٠	٣.٨
٢٠٠٢	٤٩٣٧٢٨١	٣.٨
٢٠٠٣	٥٠٢٧٤٣٨	٤.١
٢٠٠٤	٥١١٩٤٩٧	٣.١

٢٠٠٥	٥٢١٢٩٨٤	٣.٢
٢٠٠٦	٥٢٩٨١٥٢	٣.٤
٢٠٠٧	٥٤٠٨٣٨١	٣.٧
٢٠٠٨	٥٥٠٤٩١٨	٣.٩
٢٠٠٩	٥٦٠٤٣٤٥	٣.٨

المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات , سلسة نشرة الاحصاءات الحيوية .

شكل (٣) معدل الوفيات في ليبيا خلال الفترة ١٩٧٥ – ٢٠٠٩

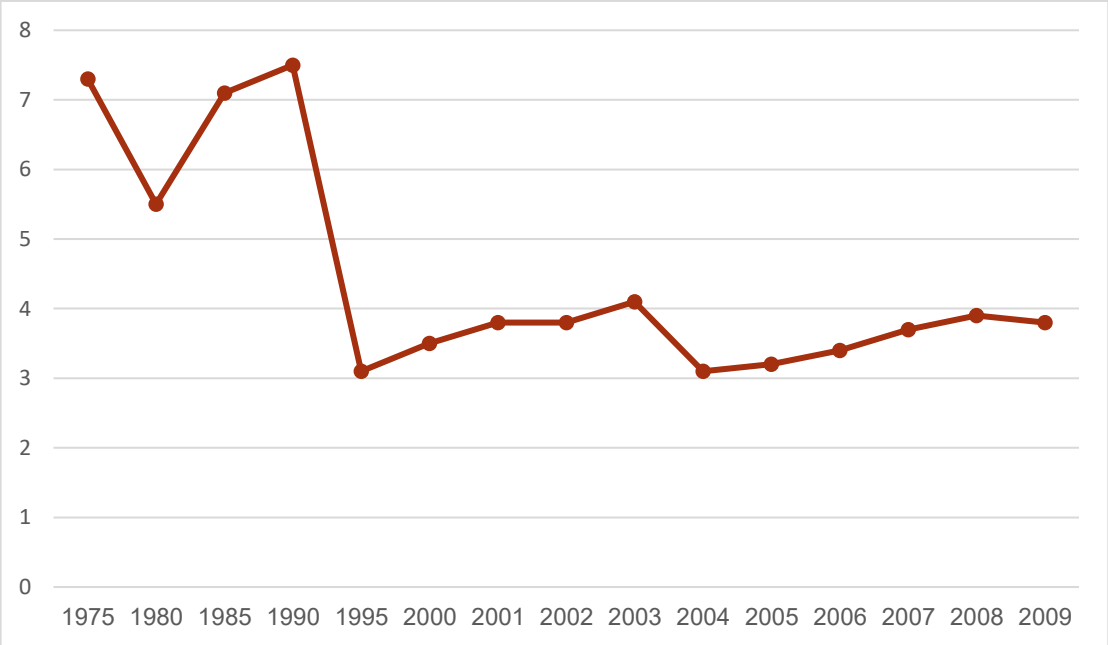

5.3 .الزيادة الطبيعية :

تُعد الزيادة الطبيعية المحصلة الصافية للفارق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات، وتمثل المؤشر الأكثر مباشرة في قياس ديناميات النمو السكاني في المجتمعات التي يكون فيها تأثير الهجرة محدودًا نسبيًا. (Judith , 1996) ولذلك تُعتبر العامل الأساسي في تفسير التغير في حجم السكان، خاصة في الدول التي تمر بمراحل انتقال ديموغرافي متباينة ،وتعكس الزيادة الطبيعية مستوى "حيوية السكان"، إذ ترتبط بمدى ارتفاع الخصوبة وانخفاض الوفيات، وهي بذلك مؤشر مركب يعكس التفاعل بين العوامل الصحية والاجتماعية والاقتصادية.(أبوعيانه , ٢٠١٢) فعندما ترتفع معدلات المواليد في ظل انخفاض الوفيات، تتسع الفجوة بين المؤشرين، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وتسارع النمو السكاني. أما في حال انخفاض المواليد بالتوازي مع انخفاض الوفيات، فإن ذلك يؤدي إلى تضييق الفجوة وتباطؤ النمو.

وفي السياق الليبي، شهدت البلاد تباينًا واضحًا في معدلات الزيادة الطبيعية خلال الفترة (١٩٧٥–٢٠٠٩)، تبعًا للتغيرات التي طرأت على معدلات المواليد والوفيات. ويبين الجدول التالي تطور معدلات الزيادة الطبيعية خلال الفترة المدروسة، بما يسمح بتحليل مراحل التحول الديموغرافي وقياس مستوى الحيوية السكانية في كل مرحلة ،ويُظهر الجدول (٥) والشكل (٤) تباينًا واضحًا في مستويات النمو الطبيعي للسكان خلال الفترة (١٩٧٥–٢٠٠٩)، حيث ارتبطت اتجاهاته مباشرة بالتغيرات التي طرأت على معدلات المواليد والوفيات.

أولًا: مرحلة الحيوية المرتفعة(1975–1990) :

سجلت ليبيا خلال هذه الفترة معدلات زيادة طبيعية مرتفعة نسبيًا، إذ بلغت (٤١.٧٪) عام ١٩٧٥، وانخفضت إلى (٣٥٪) عام ١٩٨٠، ثم عادت للارتفاع إلى (٣٩٪) عام ١٩٨٥، و(٤١.٥٪) عام ١٩٩٠، ويعكس هذا المستوى المرتفع اتساع الفجوة بين معدلات المواليد المرتفعة ومعدلات الوفيات التي بدأت في الانخفاض، وهو ما يمثل المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي، التي تتسم بتسارع النمو السكاني. وقد تزامن ذلك مع ارتفاع واضح في عدد السكان من ٢.٢ مليون نسمة عام ١٩٧٥ إلى أكثر من ٣.٨ مليون نسمة عام ١٩٩٠.

ثانيًا: نقطة التحول الديموغرافي(1990–1995) :

يمثل عام ١٩٩٥ نقطة تحول رئيسة، حيث انخفض معدل الزيادة الطبيعية بصورة حادة من (٤١.٥٪) عام ١٩٩٠ إلى (١٦.٩٪) عام ١٩٩٥، أي بانخفاض يزيد عن ٥٩ %ويرتبط هذا الانخفاض الحاد بتراجع معدلات المواليد بصورة ملحوظة، في حين استمرت معدلات الوفيات عند مستويات منخفضة، مما أدى إلى تقلص الفجوة بين المؤشرين. ويُعد هذا التحول مؤشرًا واضحًا على انتقال ليبيا إلى مرحلة أكثر تقدمًا من التحول الديموغرافي.

ثالثًا: مرحلة الاستقرار النسبي(1995–2009) :

خلال هذه المرحلة، استقرت معدلات الزيادة الطبيعية ضمن نطاق يتراوح بين (١٦.٥–٢٠.٦٪)، مع ميل طفيف للارتفاع بعد عام ٢٠٠٣، إلا أنها بقيت عند مستويات أقل بكثير من مرحلة الثمانينيات ، ويعكس هذا الاستقرار دخول المجتمع الليبي في مرحلة الخصوبة المتوسطة، حيث أصبح النمو السكاني أكثر اعتدالًا مقارنة بالفترات السابقة، رغم استمرار زيادة عدد السكان الذي بلغ أكثر من ٥.٦ مليون نسمة عام ٢٠٠٩، نتيجة ما يُعرف بالزخم الديموغرافي، الناتج عن اتساع قاعدة الهرم السكاني في المراحل السابقة.

جدول (٥) السكان ومعدل الزيادة الطبيعية من ١٩٧٥ – ٢٠٠٩

السنة	عدد السكان	معدل الزيادة الطبيعية
١٩٧٥	٢٢٠٨٧٠٠	٤١.٧
١٩٨٠	٢٦٥٧٣٠٠	٣٥
١٩٨٥	٣٣٢٢٧٩٥	٣٩
١٩٩٠	٣٨٢١٢٧٦	٤١.٥
١٩٩٥	٤٣٨٩٧٣٩	١٦.٩
٢٠٠٠	٤٧٦٢٠٢٥	١٦.٥
٢٠٠١	٤٨٤٨٧٤٠	١٧.٢
٢٠٠٢	٤٩٣٧٢٨١	١٨.٢
٢٠٠٣	٥٠٢٧٤٣٨	١٧.٩
٢٠٠٤	٥١١٩٤٩٧	١٩.٩
٢٠٠٥	٥٢١٢٩٨٤	١٩.٨
٢٠٠٦	٥٢٩٨١٥٢	٢٠.٦
٢٠٠٧	٥٤٠٨٣٨١	٢٠.٣
٢٠٠٨	٥٥٠٤٩١٨	٢٠.١
٢٠٠٩	٥٦٠٤٣٤٥	١٩.٢

المصدر : السلسلة الزمنية للإحصاءات الحيوية ٢٠٠٧ .

شكل (٤) معدل الزيادة الطبيعية من ١٩٧٥ – ٢٠٠٩

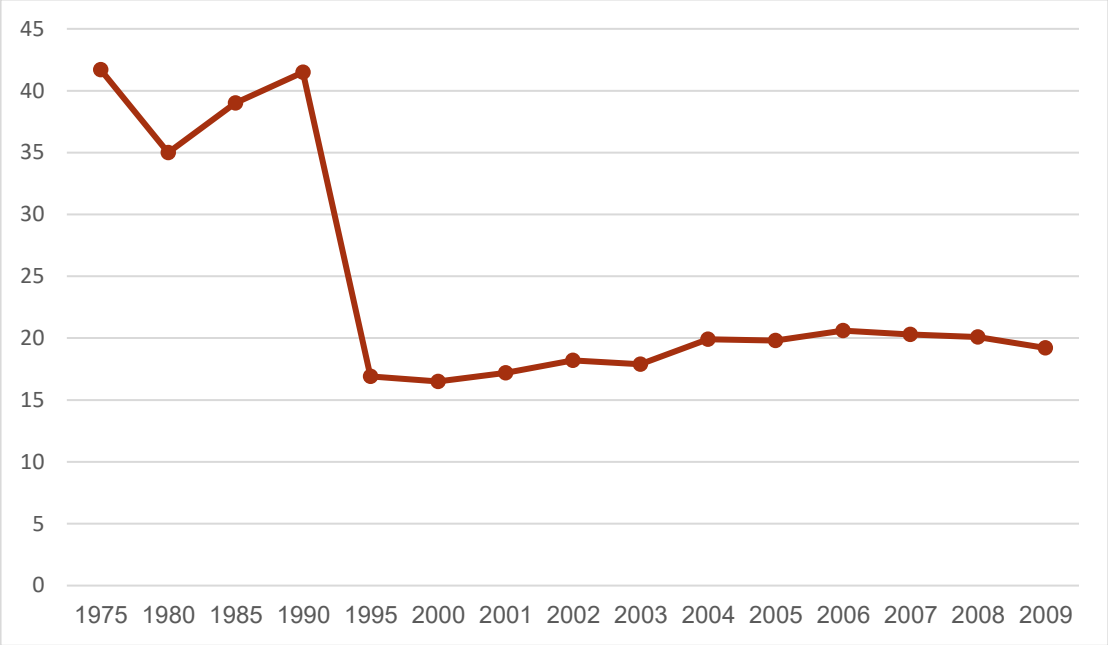

- **الهجرة وأثرها البنيوي في التركيب السكاني:**

أشـار التقرير الوطني لحالة السـكان في ليبيا (٢٠١٠) إلى أن الهجرة الليبية من وإلى البلاد منذ عام ١٩٧٣ لم يكن لها أثر جوهري في التغير الكلي لحجم السـكان، مقارنةً بعاملي المواليد والوفيات. غير أن التأثير الأوضـح للهجرة تمثل في وجود السـكان غير الليبيين الوافدين إلى البلاد، والذين تركوا بصمات ديموغرافية وبنيوية ملموسة، خاصة في التركيب النوعي والاقتصادي للسكان.

أولًا: التغير في نسبة السكان غير الليبيين

شـهدت نسـبة السكان غير الليبيين إلى إجمالي السكان ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة (١٩٦٤–١٩٨٤)، حيث ارتفعت من نحو (٣.١٪) إلى (١١.٣٪)، وهو ما يعكس اتسـاع حركة اسـتقدام العمالة الوافدة في ظل الطفرة النفطية والتوسـع في المشـروعات التنموية، غير أن هذه النسـبة اتجهت إلى الانخفاض خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠٠٦)، حيث تراجعت من (٩٪) إلى (٦.٤٪). ويُعزى هذا التراجع إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، إضافة إلى القيود التنظيمية. إلا أن هذه التقديرات تظل محل تحفظ نسبي، نظرًا لإشكاليات الحصر الإحصائي، حيث تشير التقارير إلى تهرب بعض الوافدين من التسـجيل أثناء التعدادات، مما قد يؤدي إلى تقليل تقدير حجمهم الفعلي.

ثانيًا: أثر الهجرة في نسبة النوع

ارتبطت الهجرة الوافدة إلى ليبيا في المقام الأول بفرص العمل، الأمر الذي جعل الغالبية العظمى من الوافدين من الذكور في سن العمل. وقد انعكس ذلك بوضوح على نسبة النوع في مجموع السكان ، ففي عام ١٩٧٣، بلغت نسبة النوع بين السكان الليبيين فقط (١٠٦ ذكور لكل ١٠٠ أنثى)، بينما ارتفعت عند احتساب إجمالي السكان (ليبيين وغير ليبيين) إلى (١١٢.٧ ذكور لكل ١٠٠ أنثى)، نتيجة التدفق الذكوري للعمالة الوافدة ، كما ارتفعت نسبة النوع مرة أخرى في عام ٢٠٠٦ من (١٠٣) بين الليبيين إلى (١٠٧.٨) عند احتساب إجمالي السكان، مما يؤكد استمرار الأثر البنيوي للهجرة الوافدة على التركيب النوعي للسكان.

ثالثًا: أثر الهجرة في النشاط الاقتصادي.

انعكس الوجود الكثيف للعمالة الوافدة على التركيب الاقتصادي للسكان، حيث ارتفعت نسبة المشاركة الاقتصادية لتشمل الليبيين وغير الليبيين معًا. ففي عام ١٩٨٤ ارتفعت نسبة العاملين اقتصاديًا من (٤٨.٦٪) بين الليبيين إلى نحو (٥٠٪) عند احتساب إجمالي السكان، وهو ما يدل على أن العمالة الوافدة أسهمت في تعزيز حجم القوة العاملة، خاصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية.

- **التباينات المكانية وتوزيع السكان.**

يمثل توزيع السكان أحد المؤشرات الأساسية في الجغرافيا السكانية، إذ يعكس أنماط الاستقرار البشري ومدى ارتباط السكان بالموارد الاقتصادية والبنية التحتية. ويُعد التمييز بين الحضر والريف من أهم صور التوزيع الديموغرافي، نظرًا لاختلاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والخدمية بينهما.

التوزيع حسب الحضر والريف: يشير مفهوم التوزيع الحضري–الريفي إلى تصنيف السكان وفق مكان إقامتهم داخل تجمعات حضرية أو ريفية، غير أن تعريف الحضر والريف يختلف من دولة إلى أخرى تبعًا للمعايير المعتمدة في التصنيف (العيسوي، ٢٠٠١، ص٨٦). فبعض الدول تعتمد معيار حجم التجمع السكاني، في حين تستند أخرى إلى وجود مخطط عمراني رسمي، أو إلى طبيعة النشاط الاقتصادي السائد، أو مستوى توفر الخدمات الأساسية مثل الكهرباء وشبكات المياه والصرف الصحي والطرق المعبدة.(Smith, 1971, p.329)

وفي الحالة الليبية، ارتبط التحضر تاريخيًا بتركز السكان في الشريط الساحلي والمدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي ومصراتة، نتيجة تركز الأنشطة الاقتصادية والخدمات الحكومية فيها،

مقابل انخفاض الكثافة السكانية في المناطق الصحراوية والداخلية ذات الطابع الريفي أو البدوي. وقد شهدت البلاد خلال العقود الأخيرة توسعًا حضريًا ملحوظًا نتيجة النمو السكاني والتحولات الاقتصادية، مما أدى إلى ارتفاع نسبة السكان الحضر مقارنة بالريف ،ومن ثم فإن دراسة التوزيع الحضري–الريفي لا تقتصر على توصيف نمط الاستقرار، بل تسهم في تفسير التحولات الديموغرافية، إذ غالبًا ما ترتبط معدلات الخصوبة والوفيات ومستويات التعليم والدخل بدرجة التحضر، مما يجعل هذا البعد عنصرًا مكانيًا مكملًا لتحليل التحول الديموغرافي في ليبيا.

- **تطور مفهوم الحضر والريف في ليبيا واتجاهات التحضر**

شهد تعريف المناطق الحضرية في ليبيا تباينًا ملحوظًا عبر الفترات التعدادية المختلفة، تبعًا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها البلاد. ففي التعدادين الأولين (١٩٥٤–١٩٦٤)، كان الطابع الاقتصادي يغلب عليه نمط الكفاف، في ظل مجتمع يتسم بالحياة البدوية والريفية المعتمدة على النشاط الزراعي والرعوي، وهو ما انعكس في محدودية التجمعات الحضرية آنذاك.

ومع التحولات الاقتصادية التي أعقبت اكتشاف النفط، جرى تطوير مفهوم الحضر والريف في التعدادات اللاحقة. ففي تعداد ١٩٧٣ تم اعتماد معيار حجم التجمع السكاني، حيث اعتُبرت التجمعات الواقعة في مراكز البلديات والتي يبلغ عدد سكانها (٥٠٠٠ نسمة فأكثر) مناطق حضرية. وفي التعدادات اللاحقة (١٩٨٤–٢٠٠٦) أُضيف معيار آخر تمثل في إدراج التجمعات الواقعة داخل المخططات العمرانية الرسمية للمدن ضمن النطاق الحضري، مما يعكس اتساع مفهوم التحضر وتطوره مؤسسيًا.

- **التباين المكاني في معدلات التحضر**

سجلت منطقتا طرابلس وبنغازي أعلى معدلات التحضر في البلاد عام ١٩٧٣، حيث بلغت نسبة السكان الحضر نحو (٩٥.٧٪) في طرابلس و(٨٤.٩٪) في بنغازي، وهو ما يعكس تمركز الأنشطة الاقتصادية والإدارية والخدمية فيهما في المقابل، شهدت بقية المناطق مستويات تحضر منخفضة نسبيًا في الفترة نفسها، إذ لم تتجاوز أعلى نسبة تحضر نحو (٥٨٪)، بينما سجلت مدن مثل غريان ومصراتة والخمس معدلات بلغت (١٧.٢٪) و(١٤.٣٪) و(١٥٪) على التوالي، مما يعكس التفاوت الإقليمي الواضح في درجة التحضر خلال تلك المرحلة ،غير أن المشهد تغير بصورة ملحوظة بحلول عام ١٩٩٥، حيث أظهرت البيانات ارتفاعًا عامًا في معدلات التحضر في مختلف المناطق، لتتجاوز في معظمها (٧٣٪) تقريبًا، وهو ما يشير إلى تسارع عملية التحضر خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات نتيجة النمو السكاني، والتوسع العمراني، وتركز

الخدمات والفرص الاقتصـــادية في المدن ، و يُظهر الجدول (٦) تحولًا جوهريًا في نمط توزيع السكان الليبيين بين الحضـر والريف خلال الفترة (١٩٧٣–٢٠٠٦)، حيث ارتفعت نسبة السكان الحضـــر من (٥٧.٥٩٪) عام ١٩٧٣ إلى (٨٨.١٦٪) عام ٢٠٠٦، أي بزيادة تقارب ٣٠.٦ نقطة مئوية خلال ثلاثة عقود فقط. وفي المقابل، انخفضـــت نســـبة الســـكان الريفيين من (٤٢.٤١٪) إلى (١١.٨٤٪) خلال الفترة نفسها.

أولًا: مرحلة التسارع الحضري(1973–1984) شهدت هذه المرحلة قفزة كبيرة في نسبة السكان الحضـــر، إذ ارتفعت من (٥٧.٥٩٪) إلى (٧٥.٤٠٪)، بزيادة تقارب ١٧.٨ نقطة مئوية خلال ١١ سنة. ويعكس هذا الارتفاع تسارع عملية التحضر نتيجة الطفرة النفطية، وتوسع المشروعات التنموية، وتركز فرص العمل والخدمات في المدن الكبرى، مما أدى إلى حركة انتقال داخلية واسعة من الريف إلى الحضر.

ثانيًا: مرحلة التوسع والاستقرار النسبي(1984–1995) استمرت نسبة الحضر في الارتفاع لتبلغ (٨٥.٣٩٪) عام ١٩٩٥، إلا أن معدل الزيادة كان أبطأ مقارنة بالمرحلة السابقة، مما يشير إلى اقتراب المجتمع الليبي من حالة التحضـر المرتفع، مع اسـتمرار التمدد العمراني في المراكز الحضرية.

ثالثًا: مرحلة التشـبع الحضـري(1995–2006) ارتفعت نسـبة الحضـر إلى (٨٨.١٦٪) عام ٢٠٠٦، وهي نســـبة تعكس تحول ليبيا إلى مجتمع يغلب عليه الطابع الحضـــري. ويقابل ذلك انخفاض نسبة السكان الريفيين إلى أقل من (١٢٪)، مما يدل على تراجع الطابع الريفي التقليدي بصورة كبيرة.

جدول (٦) توزيع الســـكان الليبيين الحضـــر والريف النســـبي خلال الفترة التعدادية ١٩٧٣ – ٢٠٠٦

سنة التعداد	حضر	ريف	المجموع
١٩٧٣	٥٧.٥٩	٤٢.٤١	١٠٠
١٩٨٤	٧٥.٤٠	٢٤.٦٠	١٠٠
١٩٩٥	٨٥.٣٩	١٤.٦١	١٠٠
٢٠٠٦	٨٨.١٦	١١.٨٤	١٠٠

- **الكثافة السكانية(Population Density) :**

تُعد الكثافة السكانية أحد المؤشرات الأساسية في دراسة الجغرافيا السكانية، إذ تعبّر عن العلاقة بين عدد السكان ومساحة الإقليم الذي يشغلونه. وعلى خلاف التوزيع العددي الذي يقتصر على بيان حجم السكان في منطقة معينة دون اعتبار لمساحتها، فإن الكثافة السكانية تكشف عن درجة التركز أو التبعثر السكاني، وتوضح مدى الضغط البشري على الموارد والمساحة (Michael, 1979, p.55). وتتنوع طرق حساب الكثافة بين الكثافة العامة (عدد السكان ÷ المساحة الكلية)، والكثافة الزراعية، والكثافة الفسيولوجية، إلا أن الدراسة الحالية تعتمد الكثافة العامة لقياس التباينات المكانية بين البلديات، يُظهر الجدول (٧) تفاوتًا مكانيًا حادًا في معدلات الكثافة السكانية بين البلديات الليبية عام ٢٠٠٦، وهو تفاوت يعكس الطبيعة الجغرافية والاقتصادية للبلاد.

أولًا: البلديات ذات الكثافة المرتفعة جدًا: تتصدر بلدية طرابلس المشهد بكثافة بلغت (١١٩٤ نسمة/كم²)، وهي قيمة استثنائية مقارنة ببقية البلديات ، وتعكس التركز الشديد للسكان في العاصمة باعتبارها المركز الإداري والاقتصادي والخدمي للدولة، كما تسجل البلديات الساحلية المجاورة معدلات مرتفعة نسبيًا، مثل الجفارة (١٥٨.٨٨ نسمة/كم²)، الزاوية (٩٨.٣٥ نسمة/كم²)، المرقب (٦٠.٣٦ نسمة/كم²)، بنغازي (٥٤.٧١ نسمة/كم²) ، وهو ما يؤكد تمركز السكان في الشريط الساحلي حيث تتوافر البنية التحتية وفرص العمل.

ثانيًا: البلديات ذات الكثافة المتوسطة: تضم هذه الفئة البلديات ذات النشاط الزراعي أو الحضري المتوسط، مثل مصراتة (١٧.٥٤ نسمة/كم²) ، الجبل الأخضر (١٦.٨٦ نسمة/كم²) ، المرج (١٢.٩٨ نسمة/كم²) ، وتعكس هذه المعدلات وجود استقرار سكاني مرتبط بالموارد الزراعية أو المراكز الحضرية المتوسطة.

ثالثًا: البلديات ذات الكثافة المنخفضة جدًا: تشمل معظم البلديات الجنوبية والصحراوية، حيث تنخفض الكثافة إلى أقل من (٢ نسمة/كم²)، مثل الكفرة (٠.١٠ نسمة/كم²)، مرزق (٠.٢٠ نسمة/كم²) ، غات (٠.٣١ نسمة/كم²) ، الجفرة (٠.٣٤ نسمة/كم²) ، وادي الشاطئ (٠.٨١ نسمة/كم²) ، ويعكس هذا الانخفاض الطبيعة الصحراوية القاسية، وندرة الموارد المائية، وبعد المسافات، وضعف البنية التحتية.

جدول (٧) معدلات الكثافة السكانية حسب البلديات لسنة ٢٠٠٦

البلدية	معدل الكثافة السكانية (نسمة / كم٢)
البطنان	١.٧٧
درنة	٤.٩٣
الجبل الأخضر	١٦.٨٦

المرج	١٢.٩٨
بنغازي	٥٤.٧١
الواحات	١.٥٢
الكفرة	٠.١٠
سرت	١.٥٣
الجفرة	٠.٣٤
مصراتة	١٧.٥٤
المرقب	٦٠.٣٦
طرابلس	١١٩٤.٠٩
الجفارة	١٥٨.٨٨
الزاوية	٩٨.٣٥
النقاط الخمس	٤٤.٢٧
الجبل الغربي	٣.٧٧
نالوت	١.٣١
سبها	٦.٩٨
وادي الشاطئ	٠.٨١
وادي الحياة	٢,٢٥
مرزق	٠.٢
غات	٠.٣١

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات (نتائج التعداد العام للسكان لسنة ٢٠٠٦) .

- **التركيب العمري والنوعي**

يقصد بالتركيب العمري تصنيف السكان وفق فئات عمرية محددة، سواء كانت فئات خماسية أو عريضة، وذلك للكشف عن الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويُعد التركيب العمري مؤشرًا أساسيًا في تحليل التحول الديموغرافي، لما له من دور في تفسير عبء الإعالة، وقوة العمل، والطلب المستقبلي على الخدمات (**لويس دافيدت**، ١٩٦٨، ص٩٠).

وتعتمد هذه الدراسة على الفئات العمرية العريضة (٠-١٤)، (١٥-٦٤)، (٦٥ سنة فأكثر) باعتبارها تعكس ثلاث مراحل وظيفية رئيسة: فئة صغار السن (إعالة)، فئة السكان في سن العمل، فئة كبار السن ،ويُظهر الجدول (٨) تحولات جوهرية في البناء العمري للسكان الليبيين خلال أكثر من خمسة عقود.

أولًا: مرحلة المجتمع الفتي(1954–1984) ارتفعت نسبة صغار السن (٠–١٤ سنة) من (٣٨.٨٪) عام ١٩٥٤ إلى ذروتها عام ١٩٧٣ بنسبة (٥١.٤٪)، وهي نسبة مرتفعة جدًا تعكس ارتفاع معدلات الخصوبة ، اتساع قاعدة الهرم السكاني ،عبء إعالة مرتفع ، وفي المقابل، انخفضت نسبة كبار السن إلى (٣.٦٪) عام ١٩٨٤، مما يدل على انخفاض متوسط العمر المتوقع نسبيًا خلال الفترات السابقة.

هذه المرحلة تمثل بوضوح المرحلة الثانية من التحول الديموغرافي، حيث ترتفع المواليد مع انخفاض الوفيات.

ثانيًا: مرحلة التحول والانكماش النسبي للقاعدة(1984–1995) بدأت نسبة صغار السن في الانخفاض من (٤٩.٩٪) عام ١٩٨٤ إلى (٣٩.١٪) عام ١٩٩٥، وهو انخفاض كبير يعكس بداية تراجع معدلات الخصوبة ، انتشار التعليم ، التحضر المتسارع ، وتغير الأنماط الأسرية ، وفي المقابل ارتفعت نسبة السكان في سن العمل إلى (٥٧٪)، وهي قفزة مهمة تمثل بداية "النافذة الديموغرافية."

ثالثًا: مرحلة النضج الديموغرافي(1995–2006) استمر انخفاض نسبة صغار السن لتصل إلى (٣١.١٪) عام ٢٠٠٦، مقابل ارتفاع نسبة السكان في سن العمل إلى (٦٤.٧٪)، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال الفترة ،أما كبار السن فقد ارتفعت نسبتهم إلى (٤.٢٪)، وهو مؤشر على تحسن مستوى الرعاية الصحية وارتفاع متوسط العمر المتوقع.

وتشير هذه التحولات إلى أن ليبيا انتقلت من مجتمع شديد الفتوة إلى مجتمع يقترب من الاستقرار العمري النسبي.

التركيب النوعي :يُعد التركيب النوعي من المؤشرات الديموغرافية الأساسية في دراسة جغرافية السكان، لما له من انعكاسات مباشرة على الهجرة، وسوق العمل، والزواج، والبنية الاجتماعية. ويُقاس هذا المؤشر من خلال نسبة النوع، التي تُحسب بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث مضروبًا في (١٠٠)، بحيث تمثل القيمة (١٠٠) حالة التوازن العددي بين الجنسين (أبوعيانة، ٢٠١٢، ص٤٠٠).

جدول (٨) التوزيع العددي و النسبي للسكان الليبيين حسب فئات السن العريضة خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٣ – ٢٠٠٦

الفئة	٠ – ١٤ سنة		١٥ – ٦٤ سنة		٦٥ سنة فما فوق	
السنة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة

١٩٥٤	٤٠٤٥٥٧	٣٨.٨	٥٧٦٢١٣	٥٥.٤	٦٠٨٢٩	٥.٨
١٩٦٤	٦٦٧٤٤٦	٤٤.٠	٧٦٩٤٤١	٥٠.٨	٧٨٦١٤	٥.٢
١٩٧٣	١٠٥٥٦١٣	٥١.٤	٩١٠٠٣٢	٤٤.٣	٨٦٦٥٧	٤.٣
١٩٨٤	١٦١٠٩٣٩	٤٩.٩	١٥٠٣٦٠٧	٤٦.٥	١١٦٥١٣	٣.٦
١٩٩٥	١٧١٤٢١٣	٣٩.١	٢٥٠٤١٣٤	٥٧.٠	١٧١٤٣٢	٣.٩
٢٠٠٦	١٦٤٥٨٣٣	٣١.١	٣٤٢٧٤٠٧	٦٤.٧	٢٢٤٩١٢	٤.٢

المصدر : النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان .

وتوضح بيانات الجدول (٩) والشكل (٥) نسبة النوع للسكان الليبيين وغير الليبيين حسب فئات السن لسنة ٢٠٠٦.

أولًا: نسبة النوع بين السكان الليبيين :تتراوح نسبة النوع بين الليبيين بين (١٠١–١٠٧ ذكر لكل ١٠٠ أنثى)، وهي نسب طبيعية ديموغرافيًا، وتميل إلى الارتفاع الطفيف في الفئات الصغيرة (٠–١٤ سنة)، وهو أمر معتاد بيولوجيًا نتيجة ارتفاع نسبة المواليد الذكور ،الانخفاض النسبي في فئات الشباب (٢٠–٢٤ سنة) إلى.(102.1) ،والارتفاع مجددًا في فئة (٥٥–٦٤) إلى (١٠٧.٧)، وربما يرتبط ذلك بعوامل الهجرة أو التباينات في الوفيات وبشكل عام، يعكس التركيب النوعي لليبيين حالة توازن ديموغرافي مستقرة نسبيًا.

ثانيًا: نسبة النوع بين غير الليبيين :تكشف البيانات عن اختلال شديد في نسبة النوع بين غير الليبيين، إذ تسجل مستويات مرتفعة جدًا، أبرزها: (201.1)في فئة(4–0) ، (344.9) في فئة (19–15)، (534.4) في فئة(24–20) ، (369.1) في فئة(54–25) ، وهذه القيم تعني أن عدد الذكور يزيد عدة أضعاف عن الإناث، خاصة في فئات سن العمل.

جدول (٩) نسبة النوع للسكان الليبيين وغير الليبيين لسنة ٢٠٠٦

فئات السن	ليبيون	غير ليبيين
٠ – ٤	١٠٤.٩	٢٠١.١
٥ – ٩	١٠٤.١	٢٠٢.١
١٠ – ١٤	١٠٤.٤	٢٠٤.٤
١٥ – ١٩	١٠٢.٩	٣٤٤.٩
٢٠ – ٢٤	١٠٢.١	٥٣٤.٤
٢٥ – ٥٤	١٠١.١	٣٦٩.١

٥٥ –٦٤	١٠٧.٧	٢٣٣.٣
٦٥–فما فوق	١٠٦.٥	١٩٧.٩

المصدر: المكتب المرجعي للسكان , صحيفة بيانات السكان ٢٠٠٩.

شكل (٥) نسبة النوع للسكان الليبيين وغير الليبيين لسن ٢٠٠٦

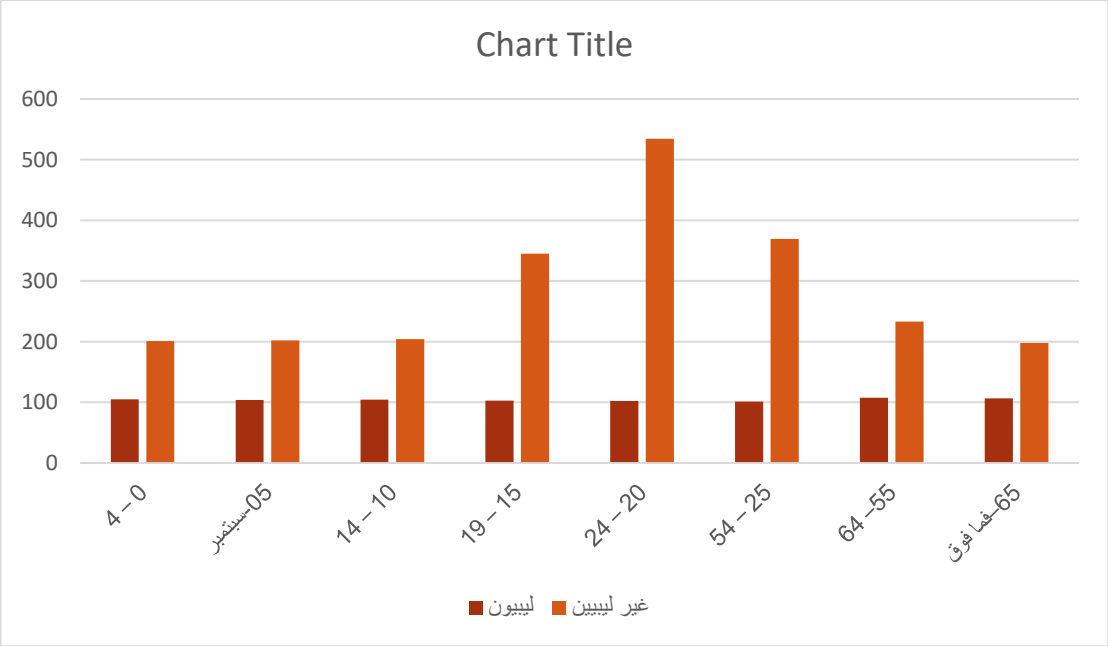

- **تركيب السكان حسب أقسام النشاط الاقتصادي**

يُعد معدل النشاط الاقتصادي من المؤشرات الأساسية في دراسة التركيب الاقتصادي للسكان، إذ يُعبّر عن نسبة السكان النشطين اقتصاديًا (المشتغلين والباحثين عن عمل) إلى إجمالي السكان في سن العمل. ويعكس هذا المؤشر قدرة المجتمع على توظيف موارده البشرية ومدى الاستفادة من التحول الديموغرافي. (جون كلارك , ١٩٨٤ , ص١٨٩)

يمثل السكان النشطون اقتصادياً في المجموع الكلي لسكان ليبيا المصدر الأساسي لعرض العمل في الاقتصاد المحلي , كما يعتمد حجم ونسبة هذه الفئة في مجموع السكان على واقع التركيب العمري للسكان الذي يتأثر بدوره بمعدلات الخصوبة خلال السنوات السابقة ،ويتضح من الجدول (١٠) أن ليبيا شهدت تحولًا جوهريًا في بنيتها الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٣–٢٠٠٦)، حيث ارتبط ارتفاع معدل النشاط بزيادة نسبة السكان في سن العمل وانخفاض عبء الإعالة، مما يشير إلى توفر مقومات العائد الديموغرافي. غير أن الاستفادة الفعلية من هذه المرحلة تظل رهينة بقدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب القوى العاملة وتوفير فرص عمل منتجة.

جدول (١٠) معدل النشاط الاقتصادي للسكان الليبيين خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٣ – ٢٠٠٦

السنوات	معدل النشاط		
	ذكور	إناث	المجموع
١٩٧٣	٤٩.١	٤٨.٠	٤٨.٥
١٩٨٤	٥٠.٤	٤٩.٩	٥٠.١
١٩٩٥	٦٢.٢	٦٠.٩	٦١.٥
٢٠٠٦	٦٨.٧	٦٩.٢	٦٨.٩

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق , التعدادات العامة .

يتضح من تحليل الجدول (١١) والذي يمثل معدل النشاط الاقتصادي لغير الليبيين أن الهجرة الوافدة إلى ليبيا ذات طابع اقتصادي واضح، حيث يتميز الوافدون بارتفاع ملحوظ في معدلات النشاط، خاصة بين الذكور. ويؤكد هذا النمط أن تأثير الهجرة يظهر بصورة مباشرة في سوق العمل أكثر من تأثيره في النمو الطبيعي للسكان، مما يعزز أهمية دراسة التفاعل بين التحول الديموغرافي الوطني والهجرة الاقتصادية.

جدول (١١) معدل النشاط للسكان غير الليبيين خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٣ ٠ ٢٠٠٦

السنوات	معدل النشاط		
	ذكور	إناث	المجموع
١٩٧٣	٨٤.٢	٦٨.١	٧٩.٠
١٩٨٤	٨٦.٨	٦٦.٦	٨١.٤
١٩٩٥	٨١.٣	٦٥.٢	٧٥.٨
٢٠٠٦	٨٥.٧	٦٩.٤	٨٠.٦

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق , التعدادات العامة .

النتائج :

١- أظهرت الدراسة أن ليبيا شهدت ارتفاعًا في معدلات الزيادة الطبيعية خلال السبعينيات والثمانينيات، تلاه انخفاض واضح منذ منتصف التسعينيات، مما يعكس بداية الانتقال إلى مراحل متقدمة من التحول الديموغرافي.

٢- ارتفعت نسبة السكان الحضر من ٥٧.٦٪ عام ١٩٧٣ إلى ٨٨.١٦٪ عام ٢٠٠٦، مما يؤكد تسارع عملية التحضر وتركز السكان في المدن الساحلية الكبرى.

٣- أظهرت البيانات وجود فجوة كبيرة بين البلديات الساحلية ذات الكثافة المرتفعة (خاصة طرابلس) والمناطق الصحراوية منخفضة الكثافة، مما يعكس اختلالًا في التوزيع الإقليمي للسكان.

٤- انخفضت نسبة صغار السن من ٥١.٤٪ عام ١٩٧٣ إلى ٣١.١٪ عام ٢٠٠٦، مقابل ارتفاع نسبة السكان في سن العمل إلى ٦٤.٧٪، مما يشير إلى دخول ليبيا مرحلة النافذة الديموغرافية.

٥- اتسمت نسبة النوع بين الليبيين بالتوازن النسبي، بينما سجلت نسبًا مرتفعة جدًا بين غير الليبيين، خاصة في فئات سن العمل، نتيجة الهجرة الاقتصادية.

٦- ارتفع معدل النشاط الكلي لليبيين من ٤٨.٥٪ عام ١٩٧٣ إلى ٦٨.٩٪ عام ٢٠٠٦، مع تحسن ملحوظ في مشاركة الإناث، مما يعكس تغيرًا اجتماعيًا واقتصاديًا مهمًا.

٧- سجل السكان غير الليبيين معدلات نشاط مرتفعة تفوق ٨٠٪، مما يؤكد أن الهجرة إلى ليبيا ذات طابع اقتصادي انتقائي يتركز في فئات الشباب والذكور.

٨- تشير المؤشرات مجتمعة إلى توفر مقومات العائد الديموغرافي، غير أن تحقيقه الفعلي يرتبط بفعالية السياسات الاقتصادية وسوق العمل.

التوصيات :

١- وضع استراتيجية وطنية للسكان تأخذ في الاعتبار التغير في التركيب العمري والتحول نحو مجتمع أكثر نضجًا.

٢- توسيع فرص التشغيل والتدريب المهني لاستيعاب الزيادة في فئة سن العمل وتحويلها إلى قوة إنتاجية فعالة.

٣- توجيه الاستثمارات نحو المناطق منخفضة الكثافة لتقليل التركز الساحلي والضغط الحضري.

٤- وضع آليات تنظيمية دقيقة لاستقدام العمالة الأجنبية بما يحقق التكامل مع القوى العاملة الوطنية.

٥- الاستمرار في دعم مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بما يعزز الاستقرار الاجتماعي والتنمية.

٦- تطوير أنظمة التسجيل والإحصاء السكاني لضمان دقة بيانات الهجرة والتركيب السكاني.

٧- إعداد سياسات طويلة المدى لمواجهة احتمالات تزايد نسبة كبار السن مستقبلاً.

قائمة المراجع

١. الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، التعدادات العامة للسكان ١٩٥٤ – ٢٠٠٦، طرابلس: مصلحة الإحصاء والتعداد، ليبيا.

٢. الهيئة العامة للمعلومات، نشرة الإحصاءات الحيوية لسنة ٢٠٠٨، طرابلس: مصلحة الإحصاء والتعداد، ليبيا.

٣. الهيئة الوطنية للمعلومات، سلسلة نشرة الإحصاءات الحيوية، طرابلس: الهيئة الوطنية للمعلومات، ليبيا.

٤. الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، السلسلة الزمنية للإحصاءات الحيوية ٢٠٠٧، طرابلس: مصلحة الإحصاء والتعداد، ليبيا.

٥. اللجنة الشعبية العامة للصحة والبيئة، المسح العربي الليبي لصحة الأسرة ٢٠٠٧، طرابلس: إدارة المعلومات والتوثيق، ليبيا.

٦. مجلس التطوير الاقتصادي، التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا ٢٠١٠، طرابلس: مجلس التطوير الاقتصادي، ليبيا.

٧. أحمد أمنيسي، (1981)، التوزيع السكاني والتنمية في ليبيا، بنغازي: جامعة قاريونس، ليبياجون كلارك , (١٩٨٤) , جغرافية السكان , ترجمة محمد شوقي ابرهيم , دار المريخ , الرياض .

٨. سميث لين ,(١٩٧١) , أساسيات علم السكان , ترجمة محمد السيد غلاب , المكتب المصري الحديث .

٩. عبدالله حماده الطرزي , (١٩٩٠) , مبادئ علم السكان , دار الفرقان , عمان .

١٠. فتحي أبوعيانه ,(٢٠١٢) , جغرافية السكان , مؤسسة الثقافة الجامعية , الإسكندرية .

١١. فتحي أبوعيانة , (١٩٨٦) , جغرافية السكان , دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت .

١٢. فايز العيسوي ,(٢٠٠١) , أسس جغرافية السكان , دار المعرفة الجامعية , الإسكندرية .

١٣. لويس دافيدت ,(١٩٦٨) , مشكلات السكان , ترجمة راشد البدوي , مكتبة الأنجلو المصرية , القاهرة .

١٤. Judith , (1996) , Poplulation Growth University of Denever California .

١٥. Michael ,(1979) , Tropical Lands a human geography Hong Kong